PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Bawaba**
DATE:	**20-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Ahmed El Ezaby: 650 drugs missing in Egypt without alternatives**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Randa Al Touny**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

رئيس شعبة تصنيع الأدوية يرصد أوجاع الصناعة

أحمد العزبى: 650 دواء ناقصة فى مصر ولا بدائل لها

□ قطاع الأدوية يعانى للحصول على الدولار لاستيراد المواد الخام.. والمريض لا يحتمل الانتظار □ بدون تجارب سريرية مصر خارج نطاق التقدم العلمى □ «اتحاد الصناعات» لا يملك اتخاذ قرارات ضد «بؤر بير السلم» لعدم وجود قوانين

تعانى صناعة الأدوية فى مصر من عدة أزمات، وخاصة فى الآونة الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام اللازمة للصناعة، بسبب أزمة ارتفاع سعر الدولار التى تمر بها مصر.

وما زال مصنعو الأدوية ينادون بوضع حلول جذرية لسد الفجوة بين أسعار المواد الخام المستوردة وأسعار الأدوية الثابتة فى مصر بقرار من وزارة الصحة، ما يضغط على المصنع والمستورد، الأمر الذى أدى إلى وصول عدد الأدوية الناقصة من الأسواق المصرية إلى 650 دواء تعالج أمراض مختلفة.

وفى هذا السياق كان لنا حوار مع الدكتور أحمد العزبى رئيس شعبة الأدوية باتحاد الصناعات، الذى سرد أهم المشكلات والعوائق التى تواجه صناعة الدواء فى مصر، ووضع حلولا مقترحة أمام المسئولين للنظر فيها للقضاء على الأزمات.

◊ رانيا التونى

□ فى البداية نود أن نعرف أهم الأزمات التى تواجه صناعة الدواء فى مصر؟

– هناك أزمات ترتبط بالمستهلكين، وأبرزها عدم توافر بعض الأدوية بالسوق المصرية نظرا لثبات أسعار الأدوية فى ظل ارتفاع أسعار المواد الخام "المستوردة ونُدرة موارد النقد الأجنبى، حيث إن المواد البترولية والأدوية تعد من السلع المسعرة فى مصر، لكن الدولة تدعم المواد البترولية ولا تدعم الأدوية فى فروق الأسعار، ما يصير المستورد والمنتج على تحمل فروق الأسعار أو التوقف عن استيراد المواد الخام، ما يتسبب فى اختفاء الدواء من السوق، بالإضافة إلى تأخر البنوك فى الاستجابة لفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لاستيراد الأدوية، ما يؤدى إلى تأخر استيراد المواد الخام أو الأدوية تامة الصنع من الخارج.

ومن المشكلات التى تواجه صناعة الأدوية فى مصر أيضا، المشكلة الفنية المتعلقة بتحاليل منتجات الأدوية سواء المستوردة أو المنتجة محليا، حيث إنه من المتعارف عليه فى جميع أنحاء العالم أن يتم تسجيل المنتج ثم يتحمل المنتج مسئولية التحليل فى معمله عن طريق عينات عشوائية وبحاسب المصنع فى حالة وجود خلل، ولكن فى مصر يتم التحليل قبل التسجيل فى المعامل المركزية للرقابة الدوائية ما يؤدى لاستغراق وقت طويل بين الإنتاج والطرح بالأسواق ويُجمل دورة رأس المال أطول.

أما عن توفير البنك المركزى العطايات الاستثنائية لجلب الأدوية والسلع الأساسية المحتجزة فى الموانئ، فنحن لم نشعر بذلك ونواجه صعوبة فى فتح الاعتمادات المستندية، وقطاع الأدوية يواجه أزمة كبرى بعد قيام المركزى برفع سعر الدولار فى ظل ثبات أسعار الأدوية، وقطاع الأدوية لا يستطيع الاعتماد على السوق السوداء بسبب التسعير الرسمى، وهناك اعتمادات مستندية كثيرة مطلوب فتحها ومتوقفة لدى البنوك، فى ظل اعتماد مصانع الأدوية فى مصر على المواد الخام المستوردة بشكل كامل.

□ لماذا لا تمتلك مصانع المواد الأولية للأدوية فى مصر؟

– كان لدينا فى وقت سابق مصانع المواد الخام للأدوية، ولكنها تعثرت بسبب التغيرات الاقتصادية إلى أن توقفت بشكل كامل، ورغم الأزمة لم يغلق مصنع واحد من المصانع العادية التى تعتمد على الخامات المستوردة من الخارج، وإغلاق بعض المصانع كان نتيجة خلل فنى، كما أن صناعة الأدوية خالية تماما مما يسمى بالاحتكار، فالسوق مفتوحة أمام الجميع على حد سواء، والمنافسة الشريفة أساس التعاملات بين موزعى الأدوية.

□ كم يبلغ عدد مصانع الأدوية فى مصر وحجم الاستثمارات فى المجال؟

– لدينا فى مصر 150 مصنع أدوية، ويمتلك كل مصنع شركة توزيع باستثمار يقدر بحوالى من 200 إلى 250 مليون جنيه للمصنع الواحد، وينقسم كل مصنع إلى قطاع إنتاج وقطاع تسويق وقطاع الرقابة.

□ ما الإجراءات التى يتخذها المسئولون عن صناعة الدواء للقضاء على ظاهرة مصانع «بير السلم»؟

– اتحاد الصناعات لا يملك اتخاذ قرارات حيال تلك الأماكن التى تعمل فى مجال تصنيع الدواء بالمخالفة للقوانين، ولكن سبق أن طالبنا بوضع رقابة على بيع ماكينات تصنيع الأدوية بعد أن تتخلص منها المصانع لشراء الماكينات الأحدث أو لانتهاء عمرها الافتراضى، فما يحدث أن المصنع يبيع الماكينة ليشتريها بعد ذلك شخص غير متخصص ويقوم بتصنيع الأدوية بهدف التربح، وللأسف كل القرارات فى هذا الصدد غير مفعلة وبالتالى فإن أزمة مصانع «بير السلم» مستمرة.

□ ماذا عن أزمة الأدوية الممنوعة من التداول؟

– لدينا أزمة فعلية تتعلق بأدوية المسكنات، وخاصة تلك التى تعالج الآلام الشديدة كآلام السرطان، حيث إن تلك الأدوية تؤثر على الحالة المزاجية للمريض، ما فتح الباب أمام استغلال البعض لها كمخدرات، ويأتى على رأسها المورفين ومشتقاته، ما يضطر الصيدليات إلى وقف التعامل فى تلك الأدوية بدون روشتة الطبيب، وتلك المشكلة موجودة بجميع دول العالم وتتم مواجهتها بتخصيص صيدليات بعينها فى كل حى لصرف تلك الأدوية، حتى تكون عملية الرقابة محكمة ولضمان العثور على الأدوية، حيث إنه لا بدائل لها.

□ كم يبلغ عدد الأدوية الناقصة من السوق المصرية؟ وأبرزها؟

– النواقص التى لها بدائل 800 صنف، والنواقص التى ليس لها بدائل 650 صنفا، ويأتى على رأسها نقط وبخاخات الأنف، وحقن الـ anti-rh وحقن فيتامين «د» لكساح الأطفال، وعلاجات multiple sclerosis وقطرات فحص قاع العين وغالبية العلاجات المستوردة، وبعض حقن الأمراض النفسية، وحقن الصيفة وبنتروجلسرين سبراى للقلب، وrifampicicn للدرن بكل أنواعه، وكل يوم يزيد عدد الأدوية الناقصة بسبب أزمة الدولار، والأزمة تكمن فى اعتقاد المريض فى الشفاء عن طريق علاج بعينه، وبالتالى فإنه يرفض استبداله حتى لو وجد البديل، كأن يتواجد الدواء بتركيز 50 ويختفى تركيز 100، وهنا يمكن معالجة الأمر بالحصول على فرصين مثلا.

□ ما آخر ما وصلت إليه المناقشات حول قانون «الدواء المصرى»؟

– تم الاتفاق على بنود القانون بنسبة 90%، وتم ذكر التحفظات لمراعاة تعديلها قبل إقرار القانون، على أن يتم رفع القانون لوزير الصحة لإبداء رأيه ثم رئيس الوزراء، وبعد ذلك يعرض على مجلس النواب لإقراره، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من كل إجراءات اعتماد القانون خلال 3 شهور بعد أقصى، وتضم الهيئة المصرية للأدوية وفقا للقانون 15 عضوا أبرزهم رئيس الجمهورية وممثلون عن وزارات الصحة والدفاع والمالية والداخلية والصناعة والزراعة، وممثلون عن النقابات الطبية والصيدلة واتحاد الصناعات والغرف التجارية والمجتمع المدنى، بالإضافة إلى أساتذة جامعات من كليات الطب والصيدلة والهندسة الطبية. ويستند القانون على ملامح قوانين الأدوية الدولية على أن تخرج منه لوائح تنفيذية بعد إقراره.

□ ما ردك على ما يشاع حول اختلاف خامات تصنيع أدوية التأمين الصحى عن غيرها؟

– لا يوجد فروق فى نسب المواد الخام بين التأمين الصحى والصيدلية، فعلى سبيل المثال هناك شركة أجنبية تنتج مضادا حيويا معروفا فى مصر، وقمت اتفاقا مع شركة مصرية لإنتاج العلاج ذاته وتوزيعه فى التأمين الصحى ليكون بسعر منخفض عن المصنع فى الشركة الأجنبية، وأكد العاملون بالمصنع أن المنتج لا يختلف وإنما يتم وضع العلامة المصرية فقط على منتج التأمين الصحى، وذلك فى ظل إلغاء الدعم عن الأدوية فيما عدا بعض أنواع الأنسولين.

□ فى النهاية.. ما الرسائل التى توجهها لوزير الصحة ومحافظ البنك المركزى؟

– أطالب وزير الصحة بسرعة العمل على إقرار قانون هيئة الأدوية فى أقرب وقت ممكن لضمان استقرار صناعة الدواء، والتعاون مع وزير البحث العلمى لإصدار قانون «التجارب السريرية»، لما له من أهمية فى الأبحاث الدوائية، وبدونه نظل مصر فى منأى عن تطور البحث العلمى، أما عن محافظ البنك المركزى فأطلب منه توفير العملات الصعبة اللازمة لاستيراد الأدوية والمواد الخام اللازمة لصناعتها لأن المريض لا يحتمل الانتظار.

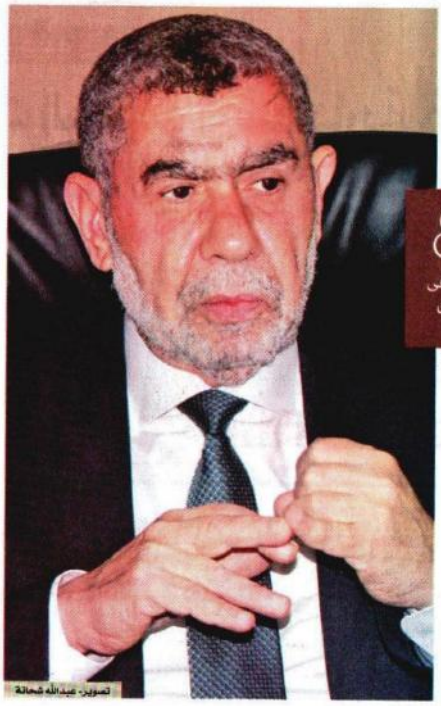

تصوير- عبد الله شحاتة

أطالب وزير الصحة بسرعة العمل على إقرار قانون هيئة الأدوية فى أقرب وقت ممكن لضمان استقرار صناعة الدواء، والتعاون مع وزير البحث العلمى لإصدار قانون «التجارب السريرية»

130 مصنعا لإنتاج الأدوية فى مصر بحسب أحمد العزبى

250 مليون جنيه استثمارات المصنع الواحد لصناعة الأدوية

800 صنف دواء ناقصة فى مصر لها بدائل وفق أحمد العزبى

أحمد العزبى يتحدث لـ "الوفاء"

عماد